

تقرير

خيارات هيئة التنسيق النقابية:

تحالف الضرورة أم إطار نقابي وطني بديل؟

ما الذي ستقوم به هيئة التنسيق النقابية؟ أي مبادرات ممكنة تسمح بالانتصار في معركتها فعلاً لا ادعاء؟ أسئلة كثيرة مطروحة بقوة على قيادات الهيئة والتمتعين لها والداعمين، ولا سيما بعدما دفع تحالف أصحاب المصالح المصرفية والعقارية والتجارية المعركة إلى أبعد بكثير من قضية تصحيح أجور

هانى مسعود

نضال هيئة التنسيق النقابية على مدار أكثر من عامين، من أجل تصحيح الأجور لموظفي القطاع العام والمعلمين في المدارس الخاصة والرسمية، أشاع حيوية استثنائية لم يشهدها المجتمع اللبناني سابقاً. نجح في تحفيز فئات اجتماعية جديدة للانخراط في قضايا الشأن العام. حتى إنه حرك تحالف أصحاب المصارف والتجار ودفعه إلى الخروج علناً للمرة الأولى، وحشد ماكينات التحريض الإعلامية والسياسية، وحتى الأكاديمية لرفض أي تعديل يطاول السياسات المالية والضرائبية المعتمدة. وهذا ما وضع القوى الربعية في مواجهة واضحة مع وكالاتها السياسيين حول سبل إدارة الأزمة، التي برزت تحت عنوان تصحيح الأجر. وجرى التحاليل عليها في القطاع الخاص عبر صفقة إذعان تمت مع

قيادة الاتحاد العمالي العام. الهيئة بمكوناتها المختلفة، أو على الأقل الفئات التي اعتادت التحرك والإضراب لنيل مطالبها، ولا سيما اساتذة التعليم الثانوي الرسمي، فوجئت بالموقف المتعنت والنزق لهيئات أصحاب العمل وبتخطيط الحكومة لناحية الإقرار بمطالبها، ما دفعها إلى تطوير شعاراتها ورفض تمويل السلسلة من خلال الرسوم والضرائب غير المباشرة، وتحديد الضريبة على القيمة المضافة. في المقابل، كشفت مواقف هيئات أصحاب العمل زيف ادعاءاتها حول تبنيها مبادئ «الحوار البناء»، لا الصراع، بين «شركاء الإنتاج»، وكشفت هذه المواقف أن تلك «الادعاءات» لم تكن إلا لتبرير تسوية «إذعان» قبل بها الاتحاد العمالي العام في معركة تصحيح الأجر في القطاع الخاص عام 2012، وكوّنت مكاسب الربوع والأرباح على حساب الأجور وسياسات إعادة التوزيع الأكثر عدالة. ليس هذا فحسب، بل إن ممثلي أصحاب الرساميل نقضوا مبدأ «التوافق» الذي ينادون به، ونادوا بالحكومة لتطبيق صرام لقوانين الدولة التي تمنع الموظفين من أي عمل نقابي وتحظر عليهم الإضراب والاحتجاج. تعنت ممثلي المصالح الربعية وتواطؤ القوى السياسية المسيطرة على الدولة، عاملان أساسيان أسهما في جعل القضية تتجاوز مسألة تصحيح الأجر إلى فتح النقاش الجدي حول دور الدولة الاجتماعي وسياساتها في هذا المجال، إن على صعيد توفير فرص عمل لائقة، وصولاً إلى التغطية الصحية للمواطنين والسياسة الإسكانية

وضمن الشيخوخة والمعاش التقاعدي للأجراء ومدى المشاركة الفعلية للمواطنين في تحديد السياسات التي تمسهم في حياتهم اليومية. أسهم تردد قيادات الهيئة في عدم التقاط الفرصة المتاحة أمامها لتوسيع المعركة وتمثيل أطراف أخرى متضررة من سطوة التحالف الطبقي - الطائفي، وبالتالي أسهم هذا التردد في حرف الأنظار عن جوهر القضية، وهو في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات النابعة منها، ما حصر السجال بأمور محاسبية بحتة، وأتاح محاولة تحميل الهيئة مسؤولية البحث عن سبل تمويل السلسلة، ووضعها في موقع المتهم أمام المواطنين برفع الرسوم والضرائب غير المباشرة، فضلاً عن التهويل غير المبرر بأن تصحيح الأجر يؤدي إلى انهيار العملة. أمام هذا الواقع، أصبحت هيئة التنسيق، ممثلة بقياداتها، مطالبة بالانتقال ببنيتها التنظيمية واستراتيجيات عملها بما يمكنها من الابتعاد عن صورتها كتحالف الضرورة المؤقتة ما بين أصحاب المصالح المتقاطعة. باتت مطالبة بأن تقدم نفسها ككيان تنظيمي نقابي موحد الأهداف والشعارات. هنا لا بد من القطع مع منهجية عمل أقطاب الهيئة الذين ما فتئوا يذكروننا بأنهم يشكلون تحالفاً غير منسجم، ويعتمدون منطق المحاصصات والمداورات في عرض مطالب مكوناتها المختلفة عند كل تحرك أو مناسبة. فالهيئة لا تزال هيكلًا غير منسجم، يجمع فئات من الأجراء لديها مطالب مختلفة بالأجر والوظيفة، وتطمح إلى



يجري تصوير الهيئة كمجموعة من الموظفين والمعلمين الأناثيين (هيم الموسوي)

هيئة التنسيق النقابية، على الأخيرة أن تستفيد من التجارب والدروس التاريخية للطبقة العاملة في لبنان. فقد نجح النظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال في تجزئة القوى العاملة إلى فئات وشرائح منفصلة ذات مصالح متعارضة وأحياناً متناقضة، وأسهمت التركيبة الاجتماعية الطائفية - المناطية للشعب اللبناني في تحقيق ذلك من دون أدنى شك. وأتت التشريعات والقوانين لتحقيق

تحقيقها بتضامن بعضها مع بعض. إلا أن آلية عمل كهذه ستمكّن السلطة من اللعب على تناقضات مكونات الهيئة لإمرار حلول جزئية على حساب جوهر القضية، وهو إعادة الاعتبار إلى مفهوم العدالة الاجتماعية والحق بالتنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كي لا تتمكن التركيبة السياسية الحاكمة من استهداف وتفتيت جهود

تقرير

الصناعيون في معركة انتخابات: «استعارة» الحلفاء!

محمد وهبة

«القرار الصناعي» هو شعار رامز بونادر لرئاسة جمعية الصناعيين. بونادر يطلق اليوم لأتحته المؤلفة من 7 أشخاص. أما منافسه الوحيد، فادي الجميل، فقد أطلق لأتحته أول من أمس تحت شعار «كلنا للصناعة». لأتحه الجميل تضم 20 مرشحاً، وقد بدت شبه مكتملة أو على الأقل هكذا أوحى رئيسها أثناء إعلان المرشحين، لكنها في الواقع «استعارت» مرشحين لم يحسموا خياراتهم بالتحالف مع هذه الأتحه أو تلك، وأبرزهم الصناعيون الأرمن. يستعد الصناعيون لمعركة في 26 نيسان. فالانتخابات تسبق الرهان على التوافق. ستكون المعركة حامية، لو حصلت. السؤال: هل تثمر الساعات الأخيرة بالتقدم نحو تسوية بين رامز بونادر وفادي الجميل. في الواقع، إن الإجابة عن مثل هذا السؤال تستدعي عرضاً لما حصل خلال الأسبوعين الأخيرين من اتصالات ومساع بين الصناعيين. آخر الأحداث هو ما جرى قبل يومين من إطلاق فادي الجميل لأتحته «كلنا للصناعة»، كان قد دعا إلى لقاء مع الصناعيين الفاعلين في الجمعية تمهيداً لوضع المسات

الأخيرة على لأتحته. الجميل كان في حاجة إلى تأييد الأرمن، وكتلة الصناعيين المحسوبين على التيار الوطني الحر. فمثل هذا التأييد، يحسم المعركة لمصلحته في مواجهة بونادر ويلغي فرص فوزه. لكن هذا الاجتماع كان كارثياً، إلى درجة أن ممثل الصناعيين الأرمن، نظريت صابونجيان، انسحب من الجلسة. انسحابه، لم يأت في سياق الضغط على الجميل للحصول على حصة أكبر في مجلس الإدارة، ولا هما اختلفا على عدد تمثيل الصناعيين الأرمن في مجلس إدارة الجمعية، بل كان خلافهما سببه إعلان صابونجيان أمام الجميع أن الكتلة الأرمنية لن تمنح الجميل أصواتها. لم يقل صابونجيان لمن سنصوت للكتلة الأرمنية، لكن الأمر كان واضحاً لأن بونادر كان قد حصل على وعد من رئيس تكتل التغيير والإصلاح ميشال عون بدعته في معركة رئاسة جمعية الصناعيين، وهو الأمر الذي استدعى من الجميل تأخير إعلان لأتحته لنحو أسبوع. عون كان قد استدعى بونادر قبل أيام وأجرى معه حديثاً مفضلاً عن الانتخابات وتوازن القوى في الجمعية ووجه له سؤالاً عما إذا كان يريد الدخول في مفاوضة أو تسوية تحت عنوان

تجنّب جمعية الصناعيين معركة انتخابية، فأجاب بونادر بأنه غير مستعدّ لخطوة كهذه... عندها أبلغه عون أن الصناعيين المحسوبين على هذا التيار سيصوتون له. وفي الواقع، إن انسحاب صابونجيان من اجتماع الجميل كان سببه أيضاً، ما قاله الصناعي شارل مولر عندما أبلغ صابونجيان إلى الجميل موقف الكتلة الأرمنية بشأن خياراتها في المعركة الانتخابية. فالصناعي مولر قال بصوت غاضب: سنسفي غيركم في لأتحتنا. عندها انسحب صابونجيان، فخرج وراءه عدد من الصناعيين وأعادوه بقوة سواعدهم إلى اللقاء.

أما كتلة الصناعيين الشيعة، أي هؤلاء المحسوبين على حركة أمل وحزب الله، فقد أبلغوا الجميل أنهم موافقون على الترشح معه. سبب هذا الخيار، هو أن الصناعي خليل شري، المحسوب على حركة أمل، قاد حملة بوجه بونادر تحت عنوان «يريد أن يكسر التوازن الطائفي». عن أي توازن طائفي يتحدّث شري؟ الإجابة سهلة، فهذا التوازن نابع من كون غالبية الصناعيين هم من المسيحيين، وبالتالي فإن الأصوات المسيحية هي التي تقرّر من يدخل إلى مجلس إدارة جمعية الصناعيين. ولذلك، تقرّر الحفاظ على حصة النصف للصناعيين من الطوائف المسلمة، سواء من الشيعة أو السنة. هذا العرف بدأ على أيام جاك صرّاف بالتنسيق والتفاهم مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، ولا يزال مستمراً إلى اليوم، إلا أن شري، وبعض الصناعيين المعروفين، تمكنوا من «تشويه» الفكرة التي خرج بها بونادر في أحد لقاءاته وسوّقوا أن بونادر يريد كسر التوازنات من أجل معركته. غير أن ما قاله بونادر كان يصبّ في أمر مختلف، فهو كان يسوّق لانتخاب الاكفأ إلى مجلس إدارة جمعية الصناعيين من بين الطوائف. وتعد

631 صناعياً
يحق لهم الانتخاب،
منهم 152 مسلماً
و479 مسيحياً